Measuring and Analyzing the Impact of Some Monetary Policy Instruments on Trade Exposure in Iraq for the Period (2003–2023)

Assist. Prof. Dr. Ezat Sabir Esmaeel
Ministry of oil/deputy minister for gas affairs
Azizsabr@yahoo.com

Assist. Prof. Dr. Lava Aras Ibrahim
Lecturer at University of Sulaimany Dean of Azmar Institute
lava.ibrahim@univsul.edu.iq

Assist. Lecture. Ako Khider Abdullah
Department of Economic, College of Administration and Economic, University of Sulaimani
ako.khdir@univsul.edu.iq

Received: 18/10/2025 Accepted: 14/12/2025 Published: 31/12/2025

Abstract

This research aims to analyze and measure the impact of some monetary policy tools on the degree of trade exposure in Iraq during the period (2003–2023), in light of the economic transformations and trade openness that the country witnessed after 2003. The study relied on a standard analytical approach using annual data on some economic variables. The autoregressive distributed lag (ARDL) method was employed to measure short- and long-term relationships and verify the direction of causality between variables. The study revealed several results, the most important of which is the existence of a significant relationship between some monetary policy instruments and trade exposure. Based on the research findings, the study suggested the need to coordinate monetary policy with trade and industrial policy to mitigate the risks associated with increased trade exposure and enhance the national economy's ability to confront external shocks by diversifying sources of income, supporting local production, and managing the exchange rate to serve economic stability.

Keywords: Monetary policy, Trade exposure, Exchange rate, Rediscount rate, Legal reserve.

قياس وتحليل أثر بعض من الأدوات السياسة النقدية في الانكشاف التجاري في العراق للمدة (٢٠٠٣– ٢٠٢٣)

أ.م.د. عزت صابر إسماعيل
وكيل وزارة النفط لشؤون الغاز

أ.م.د. لافه ئاراس إبراهيم
جامعة السليمانية / معهد أزمر الفني والتقني

م.م. ئاكو خضر عبد الله
جامعة السليمانية / كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل وقياس أثر بعض من الأدوات السياسة النقدية على درجة الانكشاف التجاري في العراق خلال المدة (٢٠٠٣–٢٠٢٣)، في ظل التحولات الاقتصادية والانفتاح التجاري الذي شهده البلد بعد عام ٢٠٠٣. اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي قياسي باستخدام بيانات سنوية حول بعض المتغيرات الاقتصادية. وتم توظيف أسلوب الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لقياس العلاقات في الأمدين القصير والطويل، والتحقق من اتجاه السببية بين المتغيرات. أظهرت الدراسة نتائج عديدة من اهمها وجود علاقة معنوية بين بعض أدوات السياسة النقدية والانكشاف التجاري، واستنادا إلى نتائج البحث فقد اقترح البحث بضرورة تنسيق السياسة النقدية مع السياسة التجارية والصناعية من أجل الحد من المخاطر المترتبة على ارتفاع الانكشاف التجاري، وتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة الصدمات الخارجية عبر تنويع مصادر الدخل، ودعم الإنتاج المحلي، وإدارة سعر الصرف بما يخدم الاستقرار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، الانكشاف التجاري، سعر الصرف، سعر إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني.

المقدمة:

تعد السياسة النقدية أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ تمارس السلطات النقدية دوراً محورياً في توجيه النشاط الاقتصادي من خلال استخدام أدوات متنوعة تهدف إلى التحكم بعرض النقد، وأسعار الفائدة، ومعدلات التضخم. وتزداد أهمية هذه السياسة في الاقتصادات الريعية أو النامية، مثل العراق، الذي يعاني من تحديات هيكلية، وتقلبات خارجية تؤثر على أدائه الاقتصادي والتجاري. من جهة أخرى، يُعد الانكشاف التجاري من المؤشرات المهمة التي تُعبر عن مدى ارتباط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، ومدى تأثره بالتقلبات الخارجية. ويُقاس هذا الانكشاف عادةً من خلال نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ما يجعله أداة فعالة لتحليل درجة الانفتاح التجاري والمخاطر المرتبطة به. شهد الاقتصاد العراقي خلال الفترة (٢٠٠٣–٢٠٢٣) تحولات جوهرية نتيجة للتغيرات السياسية، والاقتصادية، والأمنية، إضافة إلى تقلبات أسعار النفط العالمية، ما ألقى بظلاله على فعالية السياسة النقدية وأدواتها، وعلى بنية التجارة الخارجية. ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة في تحليل العلاقة بين بعض أدوات السياسة النقدية – كعرض النقد، وسعر الصرف، وسعر الفائدة – وبين درجة الانكشاف التجاري، بهدف الوقوف على مدى تأثير هذه الأدوات في إدارة التوازن التجاري والاقتصادي للعراق خلال الفترة المذكورة (الهاشمي،٢٠٢٤: ٢).

١. منهجية البحث

١.١ مشكلة البحث:

- ما هو أثر بعض أدوات السياسة النقدية في الانكشاف التجاري في العراق للمدة (٢٠٠٣–٢٠٢٣)؟ وهل يتباين هذا الأثر في الأجلين القصير والطويل؟
- ما هو أثر حرب ضد الداعش في معدلات الفقر في الانكشاف التجاري في العراق للمدة (٢٠٠٣–٢٠٢٣)؟ وهل يتباين هذا الأثر في الأجلين القصير والطويل؟

٢.١ أهمية البحث:

- يستمد هذا البحث اهميته من كونه يسعى الى دراسة أثر بعض أدوات السياسة النقدية مثل تغيرات (سعر الصرف، سعر إعادة الخصم والاحتياط القانوني) خلال مدة البحث وانعكاسات هذه التغيرات على الانكشاف التجاري. وأدوات السياسة النقدية التي تستخدمها مختلف الدول العالم ومنها العراق للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية بصورة عامة وعلى الانكشاف التجاري بصورة خاصة.

٣.١ اهداف البحث: يهدف البحث الوصول الى:

١- تحليل مسار تطور سعر الصرف وسعر إعادة الخصم والاحتياط القانوني والانكشاف التجاري في العراق للمدة (٢٠٠٣–٢٠٢٣).

٢- قياس أثر بعض أدوات السياسة النقدية (ن سعر الصرف وسعر إعادة الخصم والاحتياط القانوني) في الانكشاف التجاري في العراق في الأجلين القصير والطويل.

٤.١ فرضية البحث:

فرضية العدم (H0) :لا توجد علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل ذات دلالة إحصائية بين بعض أدوات السياسة النقدية والانكشاف التجاري في العراق خلال المدة.(2003–2023)

الفرضية البديلة(H1) : توجد علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل ذات دلالة إحصائية بين بعض أدوات السياسة النقدية والانكشاف التجاري في العراق خلال المدة**(2003–2023)**

٥.١ حدود البحث:

المكانية: تتمثل الحدود المكانية للبحث في الاقتصاد العراقي.

الزمانية: تمتد سنوات البحث من سنة ٢٠٠٣ إلى سنة ٢٠٢٣.

٦.١ منهجية البحث:

سعيا لإتمام الإطار العلمي للبحث الحالي والوصول إلى تحقيق هدفه، فان المنهجية (إضافة إلى الفقرات الثابتة في البحث) تحتم استخدام المنهج (الوصفي والتحليل –القياسي) من خلال طريقة بيانات السلاسل الزمنية، بالاستناد إلى المصادر والبيانات التي نشرها من قبل البنك المركزي العراقي والبنك الدولي. بالاعتماد على برنامج E-views12

٧.١ هيكلية البحث:

تم تقسيم هذا البحث الى مبحثين: الأول الإطار النظري كل من سعر الصرف وسعر إعادة الخصم والاحتياط القانوني والانكشاف التجاري، أما الثاني فيختص بقياس وتحليل أثر سعر الصرف وسعر إعادة الخصم والاحتياط القانوني في الانكشاف التجاري في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٣)، ويخلص البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات ويقدم عدداً من المقترحات.

٢. الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين أدوات السياسة النقدية ومكونات القطاع الخارجي، خاصة الانكشاف التجاري، وقد ركز بعضها على العراق، في حين تناولت أخرى دولاً نامية مشابهة، مما يثري الجانب النظري ويوفر أرضية للمقارنة والتحليل. ومن أبرز هذه الدراسات:

١- كوكز وحماد (٢٠٢٥):

تهدف هذه الدراسة الى قياس وتحليل أثر الاستقرار النقدي على الانكشاف التجاري الزراعي للسلع الزراعية والحيوانات الحية في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢. تم استخدام الانموذج القياسي متجه تصحيح الخطأ لتقدير العلاقة بين المتغيرات تشير نتائج الانموذج هناك علاقة توازنيه طويلة الاجل بين متغير الاستقرار النقدي (X) والانكشاف التجاري الزراعي .(Y) وكلك وجود علاقة طردية ومعنوية للاستقرار النقدي على الانكشاف التجاري الزراعي في الاجل الطويل. توصي الدراسة العمل على ضبط السياسية النقدية للسيطرة على السيولة النقدية (عرض النقد) لتحديد ارتفاع معدل التضخم، وتبني استراتيجية طويلة المدى من قبل السياسات الاقتصادية الكلية على ان تستهدف زيادة الإنتاج الزراعي والدعم المادي والعيني الحكومي والائتمان الزراعي والبنى التحتية لينعكس على تغطية الطلب المحلي وخفض الطلب من الخارج للتقليل من التبعية التجارية نحو اقتصادات العالم وتحقيق الاستقلالية والامن الغذائي.

٢-علي وآخرون (٢٠٢٥):

تهدف الدراسة إلى التعرف على الأثر الاقتصادي للتغيرات سعر الصرف للدينار العراقي على الانكشاف الاقتصادي، وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٠٤ ٢٠٢٢) ، وقد استخدم الدراسة أسلوب الوصفي التحليلي، فضلا عن المنهج القياسي من خلال بناء عدداً من النماذج القياسية كنماذج (Cointegrating: FMOLS, DOLS, CCR) وقد توصل الدراسة إلى جملة من النتائج منها أن سعر الصرف له أثر إيجابي (طردي) على كل من الانكشاف الاقتصادي ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي)، وان سعر الصرف له أثر سلبي (عكسي) على كل من نسبة الاستيرادات إلى الناتج

المحلي الإجمالي ونسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي). واستناداً إلى نتائج الدراسة فقد اقترحة الدراسة ضرورة الاستمرار في سياسة التعويم لما له من دور في تحفيز الصادرات غير النفطية والحد من الاستيرادات غير الضرورية، والعمل على التنويع والتوسع في قاعدة الإنتاج المحلي بما يلبي الطلب والاحتياج الداخلي والخارجي وفق شروط الجودة.

٣- دراسة أحمد الطويل والرشيد (٢٠٢١):

هدفت الورقة البحثية إلى توضيح أسباب تخفيض سعر صرف العملة العراقية وتداعياتها على بعض مؤشراتً الوقوف عند الآثار السلبية الاقتصاد الوطني كالميزان التجاري والديون العامة كذلك القدرة الشرائية للمواطن. أيضا ووضع السبل التي يمكن أن تكفل المعالجة، والاستفادة من الآثار الإيجابية للوصول إلى النمو المرجو. وتوصلت الدراسة إلى أن تخفيض سعر صرف العملة العراقية يؤدي إلى ضغوط كبيرة يتحمل تداعياتها السلبية المواطنون من ذوي الدخل المحدود من الموظفين، أما الإيجابيات فتتمثل في زيادة في إيرادات الدولة بالعملة المحلية التي تعتمد على النفط وتشجيع الإنتاج المحلي والتقليل من الاستيراد على المدى الطويل وبالتالي تحسن في ميزان المدفوعات.

٤- رقاني وقدور (٢٠٢١):

تهدف هذه الدراسة في قياس أثر السياسة النقدية على الانفتاح التجاري في عينة من دول المينا الجزائر والسعودية) خلال الفترة الممتدة بين ١٩٨٩-٢٠١٨، بالاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكية (ARDL Panel) من خلال تقدير نماذج وسط المجموعة، وسط المجموعة التجميعية ونموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي وذلك لبحث العلاقة في الأجلين القصير والطويل. وقد اسفرت نتائج الدراسة على أن نموذج وسط المجموعة التجميعية هو الأكثر ملاءمة لدراسة أثر السياسة النقدية على الانفتاح التجاري في العينة المختارة، مما يعني أن تقديرات المدى الطويل وتصحيح الخطأ متجانسة لكنها تتفاوت من دولة إلى أخرى في المدى القصير. وقد أكد النموذج على وجود أثر معنوي طويل الأجل للسياسة النقدية على الانفتاح فيما اقتصرت معنويته وبشكل عكسي على التضخم الأجل القصير.

١.٢ ملاحظات عامة من الدراسات السابقة:

أغلب الدراسات المحلية تؤكد على الدور المحدود لأدوات السياسة النقدية في السيطرة على التجارة الخارجية بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي وتكررت الإشارة إلى سعر الصرف كأداة محورية تؤثر بشكل مباشر على الانكشاف التجاري. حيث هناك ضعف في التنسيق بين السياسات المالية والنقدية، مما يضعف فعالية التأثير في القطاع الخارجي.

٣. الجانب النظري لبعض من الأدوات السياسة النقدية في الانكشاف التجاري في العراق

يتضمن الجانب النظري لهذا البحث عرضاً مفاهيمياً وتحليلياً لكل من السياسة النقدية وأدواتها، والانكشاف التجاري، مع تسليط الضوء على العلاقة المحتملة بينهما ضمن الإطار الاقتصادي الكلي

١.٣ السياسة النقدية (Monetary Policy): تعرف السياسة النقدية بأنها الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية (البنك المركزي) للتحكم في الكتلة النقدية وسعر الفائدة بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية مثل استقرار الأسعار، وتحقيق النمو الاقتصادي، وخفض معدلات البطالة، والحفاظ على توازن ميزان المدفوعات (الهنداوي والاخرون،٢٠٢٢: ١٢٠)

١.١.٣ أهداف السياسة النقدية: تهدف السياسة النقدية إلى تنظيم كمية النقود في الاقتصاد والحفاظ على استقرار الأسعار، وتشجيع النمو الاقتصادي، وتخفيض معدلات البطالة، وضمان استقرار سعر الصرف، إضافة إلى حماية القوة الشرائية للعملة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات (سارة وأكرم، ٢٠٢٣: ١٥)

٢.١.٣ أدوات السياسة النقدية:–أدوات السياسة النقدية هي الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في عرض النقود والنشاط الاقتصادي، وتنقسم إلى أدوات كمية مثل عمليات السوق المفتوحة، سعر الخصم، ونسبة الاحتياطي الإلزامي، وأدوات نوعية تستهدف توجيه الائتمان نحو قطاعات معينة أو وضع قيود على استخداماته، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحكم في التضخم.يُلاحظ أن البنك المركزي العراقي استخدم مزيجاً من هذه الأدوات، خصوصًا أداة سعر الصرف وسعر الفائدة، للتحكم بالسيولة المحلية والتأثير على النشاط التجاري(فتيحة و بنابي، ٢٠٠٩ : ٢٣).

٢.٣ الانكشاف التجاري(Trade Openness or Trade Exposure)

يعد الانكشاف التجاري درجة ارتباط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، وهو يعكس مدى اعتماد الدولة على التجارة الخارجية في تمويل احتياجاتها من السلع والخدمات. ويُقاس عادة من خلال نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

الانكشاف التجاري= (الصادرات+الواردات) \ الناتج المحلي الإجمالي× ١٠٠

كلما ارتفعت هذه النسبة، دلّ ذلك على انفتاح الاقتصاد وتزايد اعتماده على العالم الخارجي، مما يجعله أكثر عرضة للتقلبات الخارجية مثل أسعار النفط، والأزمات المالية، والسياسات التجارية للدول الكبرى (عبد المجيد،٢٠٢٢: ١٧).

٣.٣ العلاقة بين السياسة النقدية والانكشاف التجاري بشكل العام

هناك ارتباط وثيق بين أدوات السياسة النقدية والانكشاف التجاري، ويتجلى ذلك في عدة جوانب، منها:

١- **سعر الصرف** :يعتبر من أبرز أدوات السياسة النقدية المؤثرة في التجارة الخارجية؛ فتخفيض قيمة العملة المحلية(devaluation) يزيد من تنافسية الصادرات ويقلل من الواردات، مما يقلل من الانكشاف التجاري. أما ارتفاع سعر الصرف فيؤدي إلى نتائج عكسية.

٢- **سعر الفائدة** :يؤثر على حركة رؤوس الأموال وبالتالي على ميزان المدفوعات وسعر الصرف، ما يؤدي بشكل غير مباشر إلى تغيرات في حجم التجارة الخارجية.

٣- **عرض النقد** :يؤدي التوسع النقدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع، بما في ذلك المستوردة، مما يزيد من حجم الواردات وقد يؤدي إلى زيادة الانكشاف التجاري.

وبالتالي، فإن فهم ديناميكية العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والانكشاف التجاري يُعد أمرًا ضروريًا لرسم سياسات اقتصادية فعّالة خاصة في الاقتصاد العراقي الذي يتسم بخصائص ريعية وتبعيات خارجية كبيرة (المحمودى، ٢٠٢٥: ٩).

٤.٣ الإطار النظري في السياق العراقي

يُعد العراق نموذجًا اقتصاديًا مميزًا من حيث الاعتماد الكبير على القطاع النفطي، مما يجعله شديد التأثر بالتقلبات الخارجية، وخاصة في مجال التجارة الخارجية. كما أن السياسة النقدية العراقية اتخذت طابعًا خاصًا بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة التحولات السياسية والاقتصادية والأمنية، والتي أثرت بشكل مباشر على تفاعل أدوات السياسة النقدية مع مؤشرات الانكشاف التجاري (عبد اللطيف و محي، ٢٠١٩: ٣٤٠).

١.٤.٣ تطور السياسة النقدية في العراق بعد ٢٠٠٣

بعد عام ٢٠٠٣، بدأ العراق مرحلة جديدة من الانفتاح الاقتصادي وإعادة بناء مؤسساته الاقتصادية، وكان من أبرز التحولات إنشاء البنك المركزي العراقي كهيئة مستقلة بموجب القانون رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤. وقد اعتمد البنك المركزي مجموعة من السياسات والأدوات النقدية بهدف تحقيق استقرار الأسعار، المحافظة على قيمة الدينار، وضبط السيولة المحلية (المعمورين، ٢٠١٩: ٢٨).

من أبرز ملامح السياسة النقدية في العراق خلال هذه الفترة:

أ- تبني نظام سعر الصرف شبه الثابت مقابل الدولار الأميركي، بهدف تحقيق استقرار نقدي وتقليل التضخم.

ب– الاعتماد على مزاد العملة الأجنبية كأداة رئيسية لضبط سوق الصرف وتحقيق الاستقرار النقدي.

ت– تطور أدوات السياسة النقدية تدريجيًا، إلا أن الأداة الأكثر استخدامًا كانت سعر الصرف وعرض النقد.

ومع ذلك، واجه البنك المركزي تحديات عدة، منها ضعف التنسيق مع السياسة المالية، وقلة تنوع مصادر الدخل القومي، وهيمنة النفط على الإيرادات والصادرات (المعموري، ٢٠١٩: ٣٠).

٢.٤.٣ الانكشاف التجاري في العراق

يُعاني الاقتصاد العراقي من انكشاف تجاري مرتفع نتيجة عدة عوامل:

أ–هيمنة النفط على الصادرات (أكثر من ٩٠٪ من إجمالي الصادرات خلال معظم سنوات الفترة المدروسة)، ما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات الأسعار العالمية.

ب–ارتفاع مستويات الاستيراد لتلبية الطلب المحلي، نتيجة ضعف القطاع الإنتاجي الصناعي والزراعي.

ت–تذبذب سعر صرف الدينار مقابل الدولار بفعل الأزمات الأمنية والسياسية، مما أثّر على كفاءة التجارة الخارجية.

ث–غياب تنويع اقتصادي فعّال، أدى إلى محدودية قدرة العراق على تقليل انكشافه التجاري.

ونتيجة لذلك، يُعد العراق اقتصادًا منفتحًا تجاريًا من حيث النسبة، لكنه غير متوازن في بنيته التجارية، إذ أن صادراته تعتمد على سلعة واحدة، في حين تستورد مختلف السلع الأساسية والاستهلاكية (Alshukri، 2022: ١٩٥)

٣.٤.٣ العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والانكشاف التجاري في العراق

بحسب تطورات الاقتصاد العراقي في المدة (٢٠٠٣–٢٠٢٣)، يمكن ملاحظة عدد من النقاط المهمة في هذا الإطار:

أ– **سعر الصرف** :استخدام البنك المركزي لسعر صرف ثابت نسبيًا ساعد في السيطرة على معدلات التضخم، لكنه أدى إلى فقدان القدرة التنافسية للإنتاج المحلي، مما زاد من الاعتماد على الواردات وبالتالي رفع مستوى الانكشاف التجاري.

ب– **عرض النقد** :شهد العراق زيادات كبيرة في عرض النقد، خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط، مما أدى إلى زيادة الاستهلاك المحلي، بما في ذلك السلع المستوردة، وهو ما ساهم في رفع الواردات دون وجود نمو مماثل في الصادرات غير النفطية.

ت– **سعر الفائدة** :لم يكن له دور فعّال في التأثير على النشاط التجاري، بسبب ضعف سوق المال، وانخفاض مستوى الشمول المالي، وضعف ثقة القطاع الخاص بالنظام المصرفي (كبسون وشهيب، ٢٠٢٤: ١٦)

٤. الجانب العملي لقياس وتحليل اثر بعض من الأدوات السياسة النقدية في الانكشاف التجاري في العراق للمدة (٢٠٠٣–٢٠٢٣)

١.٤ واقع السياسة النقدية والانكشاف التجاري في العراق

جدول (١) بيان تطور وتذبذبات بعض أدوات السياسة النقدية والمؤشرات الانكشاف التجاري

الجدول (١) بعض من الادوات السياسة النقدية والانكشاف التجاري في العراق للمدة (٢٠٠٣–٢٠٢٣)									
السنوات	الانكشاف التجاري	سعر اعادة الخصم	احتياطي قانوني	سعر الصرف الاسمي	الصادرات مليار دولار	نسبة الصادرات الى ناتج المحلي الاجمالي	الاستيرادات مليار دولار	نسبة الاستيرادات الى ناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية مليون دينار
2003	89.61	6.00	3,042,630	1896	18.80	63.55	18.24	61.65	29,585,788.60
2004	106.75	6.00	1,604,537	1453	45.54	48.90	54.46	58.20	53,235,358.70
2005	94.35	7.00	2,965,526	1469	50.18	47.74	49.82	47.10	61,673,489.50
2006	80.63	16.00	4,078,106	1467	58.11	47.25	41.89	33.80	95,069,521.80
2007	66.60	20.00	12,084,441	1255	66.93	45.29	33.07	24.40	107,828,500.00
2008	75.02	16.75	19,993,802	1193	64.54	49.14	35.46	27.30	155,635,510.00

2009	72.49	8.83	9,416,761	1170	48.71	35.41	51.29	37.20	139,330,150.00
2010	69.07	6.25	7,155,093	1170	54.10	37.53	45.90	31.70	171,956,975.00
2011	68.63	6.00	7,814,853	1170	62.50	43.02	37.50	25.70	211,309,950.60
2012	70.27	6.00	8,624,023	1166	61.49	43.33	38.51	25.80	245,186,418.50
2013	65.59	6.00	9,626,882	1166	58.86	38.39	41.14	25.10	267,395,614.00
2014	64.22	6.00	10,576,103	1188	59.30	36.80	40.70	23.30	260,610,438.40
2015	60.39	6.00	9,390,493	1190	51.96	26.40	48.04	23.70	191,715,791.80
2016	45.63	4.00	8,707,551	1190	54.70	25.80	45.30	21.70	196,536,350.80
2017	51.34	4.00	6,505,171	1190	60.19	32.80	39.81	22.10	225,995,179.10
2018	58.76	4.00	10,409,660	1190	65.04	40.90	34.96	21.70	251,064,479.90
2019	59.38	4.00	9,580,388	1190	58.21	34.90	41.79	24.90	262,917,150.00
2020	52.51	4.00	9,193,395	1190	49.25	25.70	50.75	26.40	198,774,325.40
2021	55.24	4.00	11,014,941	1460	64.15	35.20	35.85	19.70	301,439,533.90
2022	60.85	4.00	12,803,677	1460	68.14	44.70	31.86	20.90	383,046,152.30
2023	66.18	7.50	18,644,851	1324	60.10	23.90	39.90	15.90	330,046,390.60
المتوسط	68.26	7.25	9,201,565.90	1,292.71	56.23	39.36	40.77	29.44	197,159,669.95

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الإحصائية السنوية، متاح على الموقع: (https://cbiraq.org).

من خلال البيانات الموجودة في العراق لبعض من الادوات السياسة النقدية والانكشاف التجاري كما موضح في الجدول (١) يمكن ان نلاحظ: يمثل "الانكشاف التجاري" نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي مدى ارتباط الاقتصاد بالتجارة الدولية. ارتفاعه يومئ عادةً إلى اقتصاد مندمج خارجيًا؛ لكن دلالة الارتفاع تختلف باختلاف البنية الإنتاجية: في الاقتصادات المتنوعة يعني قدرة تنافسية وتوسّعًا في التبادل، بينما في اقتصادات ريعية ضعيفة التصنيع قد يعكس اعتمادًا مفرطًا على الاستيراد وتمحور الصادرات حول سلعة أولية واحدة. في حالة العراق، تعكس القيم المقدَّمة اقتصادًا شديد الحساسية للدورات النفطية، مع تذبذب ملحوظ بين حدٍّ أدنى بلغ ٤٥.٦٣٪ عام ٢٠١٦ وحدٍّ أعلى استثنائي بلغ ١٠٦.٧٥٪ عام ٢٠٠٤، ومتوسط فترة يساوي ٦٨.٢٦٪ للفترة ٢٠٠٣–٢٠٢٣.بداية السلسلة تُظهر صدمة انفتاح حادّة بعد ٢٠٠٣؛ ففي ٢٠٠٤ تجاوز الانكشاف ١٠٠٪، وهي إشارة إلى أن حجم التجارة (استيرادًا وصادرات) فاق حجم الناتج نفسه. هذا المستوى يعكس انهيارًا مؤقتًا في الطاقة الإنتاجية المحلية، واندفاعًا كبيرًا في الواردات لتلبية الطلب الاستهلاكي وإعادة الإعمار، فيما بقيت الصادرات عمليًا محصورة بالنفط. مع تحسّن تدريجي لبعض الأنشطة وعودة جزء من الإنتاج، تراجع المؤشر إلى ٩٤.٣٥٪ في ٢٠٠٥ و٨٠.٦٣٪ في ٢٠٠٦، لكنه ظل مرتفعًا نسبيًا بما يؤكد استمرار الاعتماد على الخارج لتغطية جانب واسع من الاستهلاك والاستثمار.

خلال ٢٠٠٧–٢٠١٣ استقر المؤشر في نطاق مرتفع–متوسط بين نحو ٦٥٪ و٧٥٪ (مع قيم مثل ٦٦.٦٠٪ في ٢٠٠٧ و٧٠.٢٧٪ في ٢٠١٢ و٦٥.٥٩٪ في ٢٠١٣). هذه المرحلة رافقها صعود أسعار النفط عالميًا، ما دعم الإيرادات العامة وزاد الإنفاق الحكومي، وأتاح تمويل الواردات على نطاق واسع. غير أن تركّز الصادرات في النفط، وضعف القاعدة الصناعية والزراعية، جعلا الانكشاف المرتفع أقرب إلى "انفتاح استيرادي" منه إلى اندماج تصديري متنوع؛ أي أن اندفاع الطلب المموّل بالنفط كان يتسرب إلى الخارج عبر الاستيراد بدلًا من أن يتحفّز به عرضٌ محليٌّ قويّ في السلع القابلة للمبادلة.

في ٢٠١٤–٢٠١٧ تعرّض الاقتصاد لصدمة مزدوجة: تدهور أسعار النفط وتداعيات الحرب على داعش. انعكست الصدمة في تراجع الانكشاف من ٦٤.٢٢٪ عام ٢٠١٤ إلى قاع الدورة عند ٤٥.٦٣٪ في ٢٠١٦، ثم ارتداد طفيف إلى ٥١.٣٤٪ في ٢٠١٧. اقتصاديًا، هبطت قيمة الصادرات النفطية مع الأسعار، كما تقلّصت القدرة على تمويل الواردات بفعل الضغوط المالية، وتعطّلت سلاسل الإمداد والإنتاج في عدد من المحافظات. انخفاض الانكشاف هنا لا يعبّر عن "اكتفاء ذاتي" بل عن انكماش في التبادل التجاري بفعل الأزمة.

من ٢٠١٨ إلى ٢٠١٩ يظهر تعافٍ تدريجي (٥٨.٧٦٪ ثم ٥٩.٣٨٪) مع استقرار نسبي في البيئة الأمنية وعودة جزئية للنشاط. في ٢٠٢٠ عاد المؤشر للتراجع إلى ٥٢.٥١٪ تحت تأثير الجائحة وتذبذب أسعار النفط والقيود اللوجستية عالميًا، قبل أن يرتفع مجددًا في ٢٠٢١–٢٠٢٣ مع تعافي التجارة والأسعار ليبلغ ٦٦.١٨٪ في ٢٠٢٣. هذا الارتداد يبرز الطبيعة الدورية للانكشاف في العراق: يتوسع مع تحسّن شروط النفط والسيولة العامة، ويتقلص مع الصدمات السعرية أو اللوجستية، من دون تغيّر بنيوي عميق في هيكل التجارة.

قراءة هذه المسارات بنيويًا تُظهر أن ارتفاع الانكشاف في العراق يرتبط غالبًا بتوسّع الواردات المموَّلة بإيرادات النفط أكثر مما يرتبط بتنوع الصادرات. هذا النمط يتسق مع أعراض "المرض الهولندي": حين تعزّز الطفرة النفطية سعر الصرف الحقيقي وتغذي الطلب المحلي، فتضعف تنافسية القطاعات القابلة للمبادلة غير النفطية (صناعة وزراعة)، وتتّسع الفجوة بين القدرات الإنتاجية المحلية وسلوك الاستهلاك. ما يدعم هذا الاستنتاج هو ترافق موجات ارتفاع الانكشاف مع فترات الإنفاق العام القوي والطلب على السلع الاستهلاكية والرأسمالية المستوردة، مقابل بقاء قاعدة التصدير منكمشة خارج النفط.

تترتّب على هذا النمط مخاطر كلية واضحة. أولها هشاشة الميزان الخارجي أمام تقلبات أسعار النفط: عند انخفاض الأسعار تنكمش عائدات التصدير وتتقلص القدرة على الاستيراد، فتتراجع التجارة ويشتد الضغط على المالية العامة والنقد الأجنبي. ثانيها أن تذبذب الانكشاف يضيف لايقينًا يردع الاستثمار الخاص طويل الأجل في قطاعات tradables غير النفطية. وثالثها أن ارتفاع الانكشاف المدفوع بالواردات يضعف الروابط الأمامية والخلفية داخل الاقتصاد، فيقل التأثير المضاعِف للإنفاق العام على الناتج والتشغيل المحليين.

اقتصاديا، الهدف ليس خفض الانكشاف بحد ذاته، بل تحويل جودته :نريد انكشافًا مرتفعًا قائمًا على صادرات متنوعة وسلاسل قيمة متكاملة، لا انكشافًا استيراديًا هشًا. ويتطلب ذلك حزمة سياسات متناسقة: تسريع تنمية صناعات تحويلية مرتبطة بالمدخلات النفطية والغازية (بتروكيماويات، أسمدة، مواد وسيطة) إلى جانب صناعات خفيفة متصلة بحاجات السوق المحلي والأسواق الإقليمية؛ إعادة تأهيل الزراعة وسلاسل التبريد والتسويق لرفع القيمة المضافة القابلة للتصدير ؛ تحسين لوجستيات التجارة عبر الموانئ والحدود والنافذة الواحدة وتوحيد المعايير ؛ تمويل موجّه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاعات القابلة للمبادلة؛ وسياسة صرف وتجارية متوازنة تحمي المنتج الناشئ حماية ذكية مؤقتة من دون عزل الاقتصاد. كما يُستحسن تعزيز أدوات الاستقرار الكلي (صندوق استقرار/ادخار نفطي، إدارة دورية للإنفاق العام) لتخفيف الأثر الدوري للصدمات على التجارة والنشاط.

٢.٤ تقدير معلمات النماذج القياسية لبيانات السلاسل الزمنية وتحليلها (Time series Data).

يختص هذا المبحث بكل قياس وتحليل اثر بعض الأدوات السياسة النقدية في الانكشاف التجاري في العراق للمدة ٢٠٠٣–٢٠٢٣ واستعينت بنتائج بعض الاختبارات والتقديرات على النحو الآتي:

١.٢.٤ مرحلة توصيف النموذج القياسي:

تحكم العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية عدد من الصيغ أبسطها الصيغة الخطية وهي كالأتي:

$$Y= B_0 \pm B_1 X_1 \pm B_2 X_2 \pm B_n \ldots X_n + U$$

إذ إن :

Y =المتغير التابع

X1, X2 …Xn = المتغيرات المستقلة

B0 ، B1،B2 = المعالم (Coefficients)

U =الخطأ العشوائي / المتغيرات العشوائية

أما فيما يختص بالنماذج المستخدمة في البحث الحالي لتحقيق أهداف الدراسة وإثبات فرضياتها، فقد اعتمد البحث على ثلاث النماذج اساسي وهما:

٢.٢.٤ النموذج الانكشاف التجاري:

الهدف الرئيسي من النموذج هو تحديد العوامل المؤثرة في الانكشاف التجاري ويمكن تصوير هذا النموذج بالآتي:

$$CE = f\ (EX,\ DR,\ RR,\ ISIS)$$

$$CE_{it} = B_0 \pm B_1\ EX_{it} \pm B_2\ DR_{it} \pm B_3\ RR_{it} \pm B_4\ ISIS_{it} + U$$

إذ إن:

CE = الانكشاف التجاري (المتغير التابع).

بينما كانت المتغيرات المستقلة كالاتي:

EX = سعر الصرف الأسمي.

DR = سعر إعادة الخصم.

RR = احتياطي القانوني.

ISIS = متغير الوهمي (حرب ضد الداعش)

B_0= معامل التقاطع / الحد الثابت.

$B_4 - B_1$ =المعلمات المقدرة.

i =المشاهدات.

t =الزمن.

U = الخطأ العشوائي.

٣.٤ نتائج اختبار الثبات والاستقراريه (Stationary test):

تعد الاستقرارية من الاختبارات المهمة للكشف عن مدى استقرارية البيانات في النموذج المستخدم. من أجل تأكيد مدى استقرار البيانات المستخدمة اعتمد البحث على اختبار (ADFوPP) عند مستوى (Level) والفرق الأول (First Difference)، وتظهر نتائج هذا الاختبار على النحو الاتي:

الجدول (٢) نتائج اختبار جذر الوحدة لاستقرار السلسلة الزمنية (Unit Root Test)

PP: Phillips–Perron				ADF: Augmented Dickey –Fuller				
الفرق الاول (First Difference)		المستوى ((level		الفرق الاول (First Difference)		المستوى ((level		المتغيرات
Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend	
0.0019	0.0012	0.0032	0.0000	0.0016	0.0012	0.0035	0.0051	الانكشاف التجاري
0.0001	0.0008	0.0016	0.0054	0.0001	0.0063	0.0009	0.0208	سعر الصرف الاسمي
0.0021	0.0100	0.0349	0.0161	0.0165	0.0118	0.0232	0.0231	سعر إعادة الخصم
0.0055	0.0003	0.0055	0.0213	0.0092	0.0200	0.0109	0.0299	احتياطي القانوني

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على البيانات للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠٢٣) باستخدام برامج E–views١٢.

يظهر من الجدول (٢) ومن خلال اختبار (ADF وPP) أن المتغيرات كافة تكون معنوية عند المستوى (Level) و(**First Difference**) وعند مستوى الدلالة الإحصائية، (1% – ٥٪) لأن قيمة الاحتمال الحرجة (Prob.) أقل من القيمة المحددة (٠.٠٥) أي إن هناك استقرارية في بيانات السلاسل الزمنية. وبذلك تدعم هذه النتائج إجراء الارتباط (Correlation) والتكامل المشترك (Co– integration) بين المتغيرات في النماذج الخاصة بموضوع البحث.

٤.٤ الارتباط والعلاقات الارتباطية بين المتغيرات (Correlation):

الجدول (٣) نتائج الارتباط وحجم العلاقة بين المتغيرات الداخلة في النموذج المعتمدة

النموذج الانكشاف التجاري					
المتغيرات	الانكشاف التجاري	سعر الصرف الأسمي	سعر إعادة الخصم	احتياطي القانوني	حرب ضد الداعش
الانكشاف التجاري	1.0	0.55	0.29	-0.46	-0.43
مستوى الارتباط		متوسط	ضعيف	ضعيف	ضعيف
نوع العلاقة		موجبة	موجبة	سالبة	سالبة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على البيانات للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠٢٣) باستخدام برامج E-views١٢.

من خلال الجدول (٣) يتضح ما يلي:

في النموذج الاول: الانكشاف التجاري

١. توجد علاقة طردية متوسطة بين الانكشاف التجاري وسعر الصرف الاسمي.

٢. وجود علاقة طردية ضعيفة بين الانكشاف التجاري وسعر إعادة الخصم.

٣. وجود علاقة عكسية ضعيفة بين الانكشاف التجاري واحتياطي القانوني.

٤. توجد علاقة عكسية ضعيفة بين الانكشاف التجاري وحرب ضد الداعش.

٥.٤ نتائج التكامل والتكامل المشترك (Co -Integration Analysis / Johansen test)

التكامل هو من الاختبارات المهمة لبيان مستوى التكامل بين متغيرات موضوع البحث، حتى يسمح بإجراء تقدير النموذج من الضروري على الاقل وجود علاقة واحدة بين واحد من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لضمان الاستمرار في تقدير النموذج، وتتبين نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول (٤).

الجدول (٤): نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج (Johansen Test)

Critical Value (0.05) Maximum Eigenvalue	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Critical Value (0.05) Trace statistic	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Variables المتغيرات
37.16359	0.0000	79.34145	0.0000	الانكشاف التجاري
30.81507	0.0291	55.24578	0.0014	سعر الصرف الاسمي
24.25202	0.0292	35.01090	0.0267	سعر إعادة الخصم
17.14769	0.5294	18.39771	0.3489	احتياطي القانوني
3.841466	0.0940	3.841466	0.0940	حرب ضد الداعش
(Bounds Test)				
	Value	Significant level	I(0) Lower	I(1) Upper
F-Bounds Test	20.76652	10%	2.45	3.52
		5%	2.86	4.01

4.49	3.25	2.5%	أكبر بكثير من قيمة (Upper)	
5.06	3.74	1%		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على البيانات للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠٢٣) باستخدام برامج E-views١٢.

من خلال الجدول (٤) يتضح أن أغلبية المتغيرات الداخلة في النماذج المختلفة ذو علاقة تكاملية مشتركة مع بعضها في مستوى المعنوية (١٪، ٥٪)، وبهذا ترفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود علاقة إحصائية معنوية بين المتغيرات داخل النموذج. لذا نقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود علاقات تكاملية مقبولة اقتصاديا وإحصائيا وقياسيا، وبذلك تدعم هذه النتائج إجراء تقدير النموذج القياسي تقديراً صحيحاً للنماذج المختلفة وللمتغيرات كافة وهذه النتائج تبدو كأساس جيد لتقدير النماذج القياسية بدقة.

٦.٤ تقدير النماذج القياسية (Estimation Model Econometrics):

١.٦.٤ نموذج الانكشاف التجاري: الهدف الأساسي من تقدير هذا النموذج هو تحديد حجم اثر بعض أدوات السياسة النقدية في الانكشاف التجاري في العراق، ولتحقيق هذا الهدف تم اعتمد على نموذج (ARDL)لكي تتوافق النتائج مع المنطق الاقتصادي وتحقيق الفرضيات الإحصائية والقياسية، ونتائج التقدير على النحو الآتي:

الجدول (٥) تقدير النماذج القياسية

	تقديرات قصيرة الأجل		تقديرات طويلة الأجل	
Variables المتغيرات	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة
سعر الصرف الاسمي	0.252193	0.0373	−0.970320	0.0004
سعر إعادة الخصم	0.574870	0.0004	0.393574	0.0000
احتياطي القانوني	0.095428	0.0213	0.164574	0.0144
حرب ضد الداعش	−0.062028	0.0250	−0.067852	0.0123
CointEq(−1)	−1.128489	0.0003		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على البيانات للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠٢٣) باستخدام برامج E-views١٢.

يتضح من الجدول (٥) ما يلي:

١- اعتمادا على (حجم) المعلمات المقدرة وإشاراتها الخاصة كلما زاد (سعر الصرف الاسمي) بمقدار (١٪) أدّى ذلك إلى ارتفاع لانكشاف التجاري في الأمد القصير بمقدار (0.25 %) أي بمعنى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف الاسمي والانكشاف التجاري في الأمد القصير. ويمكن تفسير الانكشاف التجاري في العراق مرتفع لأن الاقتصاد يعتمد بشكل شبه كلي على تصدير سلعة واحدة (النفط)، واستيراد أغلب السلع الأساسية. وبالتالي، أي تغير في سعر الصرف يؤثر بشكل مباشر على التوازن التجاري، والاقتصاد المحلي، ومستوى الأسعار. كلما زادت حساسية الصادرات والواردات لتغيرات سعر الصرف، زاد الانكشاف التجاري . وسعر الصرف هو العامل الحاسم في تحديد كلفة التجارة الدولية وبالتالي تأثيره المباشر على الميزان التجاري وعلى أرباح الشركات.

الا ان هذا التأثير قد تحولة بشكل السلبي وانخفاض الانكشاف التجاري إلى (0.97- %) في الأمد الطويل كلما كلما زادت حساسية سعر الصرف للصدمات الخارجية. سيؤدي الى زاد الانكشاف التجاري فإن تقلبات سعر الصرف تؤثر على طبيعة وحجم الانكشاف التجاري، خصوصًا في اقتصادات تعتمد على الاستيراد أو تصدير سلعة واحدة كالنفط.

٢- اعتمادا على (حجم) المعلمات المقدرة وإشاراتها الخاصة كلما زاد (سعر إعادة الخصم) بمقدار (١٪) أدّى ذلك إلى ارتفاع لانكشاف التجاري في الأمد القصير بمقدار (0.57 %) أي بمعنى وجود علاقة طردية بين سعر إعادة الخصم والانكشاف التجاري في الأمد القصير تتوافق مع النظرية الاقتصادية العراق يعتمد بشكل كبير على الواردات لتغطية الاستهلاك المحلي، بينما تعتمد الإيرادات بشكل أساسي على صادرات النفط. هذا يعني أن الانكشاف التجاري مرتفع، خصوصًا لأن جزءًا كبيرًا من التجارة مقوم بالدولار. أي تغيير في سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي العراقي يؤثر على: كلفة التمويل التجاري (خاصة في الاستيراد) قدرة البنوك على تقديم التسهيلات الائتمانية للتجار وبالتالي على ميزان المدفوعات واستقرار العملة. الا ان هذا التأثير قد استمر بشكل إيجابي وارتفاع الانكشاف التجاري إلى (0.39 %) في الأمد الطويل في اقتصاد ريعي (مثل العراق) تأثير سعر الخصم على التجارة محدود لأن التجارة الخارجية مرتبطة بعوائد النفط وليس بالتمويل المحلي .في اقتصاد صناعي أو تنموي العلاقة أقوى لأن خفض سعر الخصم يحفز النشاط التصديري ويزيد الاعتماد على التجارة .العراق يعتمد على الدولار من صادرات النفط أكثر من اعتماده على الاقتراض المحلي .رغم ذلك، خفض سعر الخصم يمكن أن:

- يشجع البنوك على تقديم تمويل أرخص للتجار.
- يزيد الاعتماد على الواردات (بسبب سهولة التمويل).
- وبالتالي يزيد الانكشاف التجاري السلبي (الاعتماد على الخارج بدلاً من الإنتاج المحلي).

٣- اعتمادا على (حجم) المعلمات المقدرة وإشاراتها الخاصة كلما زاد احتياطي القانوني بمقدار (١٪) أدّى ذلك إلى ارتفاع الانكشاف التجاري في الأمد القصير بمقدار (0.09 %) العراق اقتصادياً يعتمد بدرجة كبيرة على الصادرات النفطية، وهذا يجعله معرضا بشدة للتقلبات العالمية .رفع الاحتياطي القانوني في العراق يمكن أن يساعد على:

- تقوية القطاع المصرفي لمواجهة تقلبات أسعار النفط.
- توفير حماية نسبية من التقلبات في الميزان التجاري.
- لكنه قد يقلل من قدرة البنوك على تمويل التجارة الداخلية والخارجية.

كلما زاد الانكشاف التجاري، زادت الحاجة إلى احتياطات قانونية قوية لضمان الاستقرار المالي. لكن العلاقة ليست مباشرة دائمًا، إذ تعتمد على سياسات الدولة، نوع الانكشاف، ومرونة النظام المالي.

لكن هذا التأثير قد ترتفع في الأمد الطويل، بحيث زاد التأثير الإيجابي الاحتياط القانوني في الانكشاف التجاري ووصلت إلى (0.16 %)، بينما علاقة الاحتياط القانوني بالانكشاف التجاري طردية في الأمد الطويل، الاقتصاد العراقي يعتمد على الصادرات النفطية بشكل كبير، مما يعني انكشافًا تجاريًا مرتفعًا .في حال حدوث تقلب في أسعار النفط أو اضطرابات سياسية في الأسواق الخارجية، فإن الاحتياطي القانوني المرتفع يمكن أن يعمل كأداة استقرار لاحتواء آثار تلك الصدمات في المقابل، ضعف الاحتياطي أو استخدامه في تمويل العجز قد يزيد من الهشاشة الاقتصادية في وجه الانكشاف التجاري. في الأمد الطويل، يعمل الاحتياطي القانوني كأداة استراتيجية لتعزيز مرونة الاقتصاد أمام المخاطر الناتجة عن الانكشاف التجاري، من خلال توفير شبكة أمان نقدية وتمويلية تسمح بامتصاص الصدمات الخارجية.

٤- إن حرب ضد الداعش أدّت إلى زيادة الانكشاف التجاري بنسبة (0.062%)، وذلك بسبب التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لتلك حرب ضد الداعش في الانكشاف التجاري. الحرب دمرت طرقًا ومنافذ حدودية ومراكز نقل، مما قلل قدرة العراق على التصدير والاستيراد. هذا خفّض الانكشاف التجاري فعليًا في بعض السنوات، لأن التجارة نفسها تراجعت نتيجة فقدان القدرة. والحروب تخيف المستثمرين الخارجيين، مما يؤدي إلى انسحاب رؤوس الأموال وتقليل التعاملات التجارية. والشركات الدولية قد تقلل تعاملها التجاري مع العراق (واردات أو صادرات)، خوفًا من المخاطر الأمنية ومع توقف الإنتاج المحلي في المناطق المتضررة (نينوى، الأنبار، صلاح الدين)، ازداد الاعتماد على الاستيراد لتغطية النقص. هذا خلق انكشافًا تجاريًا من نوع خاص وهو الاعتماد على الخارج في ظل ضعف القدرة المحلية.

إن هذا التأثير الإيجابي في الأمد الطويل يؤدي إلى ارتفاع الانكشـــاف التجاري إلى (0.067 %). كلما زادت حدة الحرب وعدم الاستقرار الأمني، زادت هشاشة الاقتصاد في مواجهة التجارة الدولية، مما يزيد من خطورة الانكشاف التجاري أو يفرض عليه نمطًا غير متوازن (اعتماد على الاستيراد فقط) من العراق

- في ذروة الحرب ضد داعش، تراجعت التجارة البرية مع سوريا وتركيا والأردن.
- انخفضت الصادرات غير النفطية بسبب تدمير المنشآت.
- زادت الحاجة إلى استيراد الغذاء والدواء، مما زاد الاعتماد على الخارج.
- ارتفعت كلفة التأمين والنقل للتجارة، وهو ما زاد كلفة الانكشاف التجاري.

٥- فيما يخص نقطة التوازن (معامل حد تصحيح الخطأ) فإنها يمثل مقدار التغيير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، ومن المتوقع أن يكون سالباً ومعنويا وقد بلغ (CointEq (−1) = −1.128489) وبدلالة إحصائية (0.0003) ما يدل على صحة نموذج تصحيح الخطأ المقدر إحصائيا، وتحقق الإشارة السالبة يدل على سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل.

٧.٤ الاختبارات التشخيصية لمصداقية النماذج (Diagnostic tests):

من أجل أن يكون تقدير معلمات النموذج أكثر دقة ويعتمد عليها صـــناع القرار، وكذلك لإمكان اســـتخدام النماذج المقدرة للتنبؤ، اعتمد هذا البحث على اختبارات تصديقية وتشخيصية عدة على النحو الآتي:

١.٧.٤ الاختبارات التصديقية:

تتضـــمن الاختبارات التصـــديقية عددا من الاختبارات الاحصـــائية، على الرغم من وجود اختبارات عديدة لفحص جودة النماذج المستخدمة لكن أهمها هي.(R Squared, Adjusted – R Squared, F-test, AIC,. Std Error, SSR) والجدول (٦) يبين قيم بعض هذه الاختبارات ودلالتها المعنوية.

الجدول (٦) نتائج الاختبارات التصديقية للنموذج المقدرة

النموذج الانكشاف التجاري	
الاختبارات الإحصائية	القيمة
R-Squared	0.98
Adjusted R^2	0.95
F- statistic	30 (0.0024)
S.E of regression	0.029
AIC Akaike info criterion	-4.127
SSR Sum squared resid	0.003

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على البيانات للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠٢٣) باستخدام برامج E-views١٢.

يتبين من الجدول (٦) أن:

١- معامل التحديد (R^2) مرتفع للمتغيرات كافة قيمته (98%)، وهذا يعني أن كل المتغيرات المستقلة الداخلة في النماذج لها علاقة قوية ومعنوية بالمتغير التابع ، ويفسر أن حوالي (98%) من التغييرات الحاصلة في المتغيرات التابعة يحصل في النموذج.

٢- الاختلاف بين معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل(Adjusted R^2) قليل جدا، وهذا يعني أن كل المتغيرات الداخلة في النموذج المقدرة ضرورية ومهمة، وهذا دليل على حسن استخدام النماذج وحسن التقدير.

٣- قيمة (F) للدول كافة تتراوح بين (14) وبدلالة إحصائية (0.024) وهي أقل من قيمة P-Value (0.05)، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في النماذج وهذا دليل على جودة النماذج المقدرة من الناحية الاحصائية. ومن جهة أخرى نلاحظ أن قيمة (Standard Error) قليلة (أقل من ٥%)، وهذا دليل على صحة النماذج المقدرة ومصداقيتها من الناحية الإحصائية.

٤- (AIC)عبارة عن حجم المعلومات المفقودة في النماذج المقدرة، ويعّد من المؤشرات الإحصائية المهمة، وكلما كانت القيمة أقل كانت أفضل، ومن خلال الجدول () يتبين أن القيم المفقودة في النماذج المقدرة قليلة ومقبولة عموماً، وهذا دليل على حسن التقدير للنماذج المعتمدة.

٥- إن (SSR) مقياس التناقض بين البيانات ونماذج التقدير، ويشير إلى ملاءمة النموذج للبيانات. ويستخدم كمعيار أمثل في اختيار المعلمة واختيار النموذج. وكلما كانت القيمة أقل كانت أفضل، ومن خلال الجدول () يتبين أن القيم في النماذج المقدرة مقبولة عموماً، وهذا دليل على ملاءمة النموذج للبيانات.

٢.٧.٤ الاختبارات التشخيصية:

توجد اختبارات تشخيصية عديدة لفحص النماذج المستخدمة، منها الاختبارات المستخدمة لفحص (مشكلة الارتباط الذاتي، مشكلة الارتباط المتعدد، مشكلة عدم تجانس التباين، مشكلة التشخيص)، والجدول الاتي يبين القيم المعنوية ودلالتها لبعض هذه الاختبارات:

الجدول (٧) نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدرة

النموذج الانكشاف التجاري	
الاختبارات القياسية	القيمة
Ramsey RESET Test (مشكلة التشخيص)	0.579
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test (مشكلة الارتباط الذاتي)	0.298
Variance Inflation Factors Test (مشكلة التعدد الخطي)	(1.30 - 4.81)وأقل من 10
Heteroscedasticity Test (مشكلة عدم تجانس التباين)	0.386
Normality Test (مشكلة عدم التوزيع الطبيعي)	0.537

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على البيانات للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠٢٣) باستخدام برامج E-views١٢.

يتبين من الجدول (٧) أن النماذج المعتمدة اجتازت كل الاختبارات القياسية ومعظم المشكلات القياسية الأساسية (كالارتباط الذاتي، مشكلة الارتباط المتعدد، عدم تجانس التباين، التشخيص والتوزيع الطبيعي) وأن قيمة المعالم المقدرة أكبر من قيمة P-Value (0.05) وقيمة المعالم المقدرة أقل من قيمة VIF (10) وذلك دليل على حسن استخدام النماذج.

٣.٧.٤ استقرار النماذج المقدرة (Stability Test/CUSUM and CUSUM of Squares tests)

فضلا عن ذلك وللتأكد من استقرار التغييرات الهيكلية في النماذج المعتمدة في هذا البحث ينبغي استخدام اختبارات المجموع التراكمي للباقيات المعودة (CUSUM) و(CUCUM of Squares)، ويمكن تصوير ذلك من خلال الأشكال البيانية للنماذج المعتمدة بالآتي:

النموذج الانكشاف التجاري: لغرض توضيح أكثر للعلاقات الموجودة في الانكشاف التجاري ينظر الشكل الآتي:

الشكل (١) الأشكال البيانية لاستقرار النماذج المقدرة (نموذج الانكشاف التجاري)

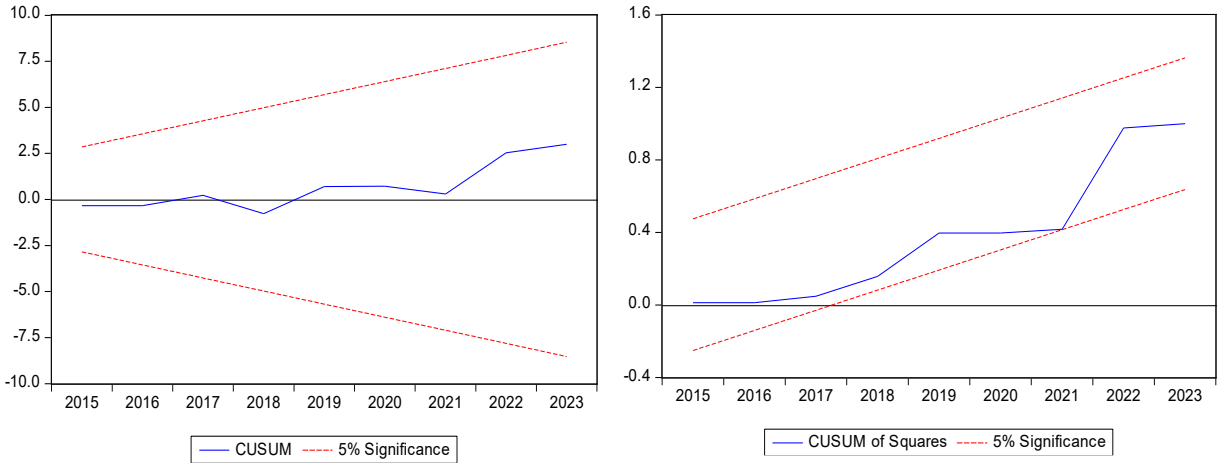

من خلال الأشكال السابقة، ومن خلال اختبارات ((CUSUM Test و(CUCUM of Squares) يظهر أن المعلمات في النماذج المقدرة والمعتمدة مستقرة، لأن المنحنى الخاص بالبيانات (اللون الأزرق) يقع بين الخطين، وهذا يدل على استقرارية المعلمات عند مستوى معنوية (٥٪). إن الخطوة الأخيرة والمهمة في إنجاز مراحل بناء النموذج القياسي هي مرحلة التنبؤ بالجواهر الاقتصادية، حيث يكوم النموذج المقدر خالي من مشاكل قياسية وبيانات ومعلمات مستقرة إلى حد كبير، لذا من الممكن الاعتماد عليه لأغراض تنبؤية. ويوجد عدة طرق ونماذج للتنبؤ، إلا أننا اعتمدنا في بحثنا هذا على النموذج وتكون نتائج التحليل في الشكل التالي:

الشكل (٢): الأشكال البيانية للأداء التنبؤي لنموذج الانكشاف التجاري

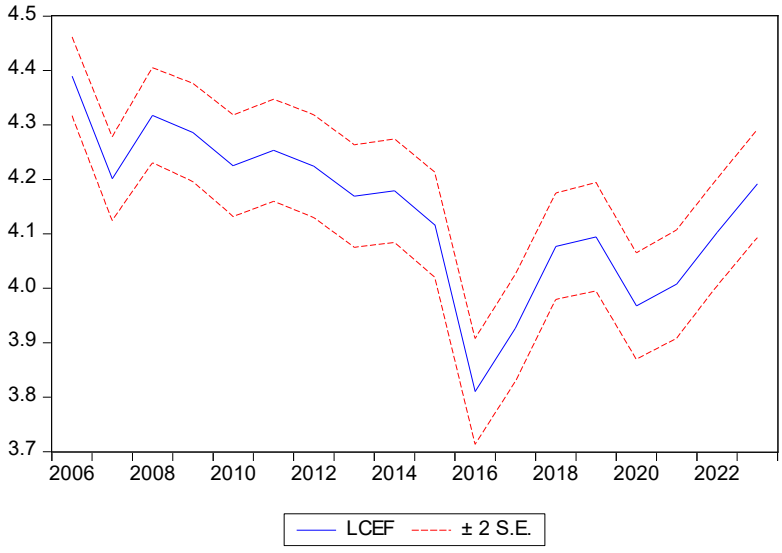

Forecast: LCEF
Actual: LCE
Forecast sample: 2003 2023
Adjusted sample: 2006 2023
Included observations: 18

Root Mean Squared Error	0.012244
Mean Absolute Error	0.009299
Mean Abs. Percent Error	0.225114
Theil Inequality Coefficient	0.001477
Bias Proportion	0.000102
Variance Proportion	0.010432
Covariance Proportion	0.989466

تبين لنا من نتائج اعلاه ان الاخطاء لكل من (RMSE) و (MAE) و (MAPE) قليلة، وهذا مؤشر جيد لدقة التنبؤ، و ما تخص معامل عدم تساوي لثايل (Theil Inequality coefficient) وهو أفضل مؤشر لاختبار الاداء التنبؤي، حيث كانت قيمته تساوي (٠.٠٠١) قريب جداً من الصفر وهذا يعني أن الكفاءة التنبؤية للنموذج المقدر قوية جدا.

٥. الاستنتاجات والتوصيات:

١.٥ الاستنتاجات:

١- تبين أن درجة الانكشاف التجاري للعراق خلال مدة البحث مرتفعة وقد تتراوح ما بين (106.8%) و (45.63%)أي بالمعدل (68.26%) سنويا. فهذا يدل على الارتباط والاعتماد الاقتصاد العراقي على علم الخارجي، مما يعني أن العراق من الدول الأكثر انكشافا في العالم ، مما يؤشر تبعية الاقتصاد العراقي للخارج بمعنى نرفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية البديلة (H1).

٢- أظهرت نتائج التحليل أن أدوات السياسة النقدية المدروسة (سعر الصرف، سعر إعادة الخصم، والاحتياطي القانوني) كان لها تأثيرات متفاوتة على مستوى الانكشاف التجاري في العراق خلال الفترة محل الدراسة، حيث ارتبط بعضها بعلاقة ذات دلالة إحصائية قوية، في حين كانت تأثيرات أخرى ضعيفة أو غير مستقرة.

٣- تبين أن سعر الصرف كان العامل الأكثر حساسية في التأثير على الانكشاف التجاري خاصة في الامد الطويل، إذ أن تقلباته انعكست بشكل مباشر على كلفة الصادرات والواردات، مما أدى إلى تغيرات ملحوظة في نسبة الانكشاف التجاري، خاصة في الفترات التي شهدت تقلبات اقتصادية وأزمات سياسية.

٤- أظهرت نتائج الدراسة أن تأثير سعر إعادة الخصم كان متوسط نسبياً على الانكشاف التجاري، ويعود ذلك إلى طبيعة الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية، مما يقلل من فعالية أداة سعر إعادة الخصم في التأثير المباشر على التجارة الخارجية.

٥- أوضحت النتائج أن الاحتياطي القانوني كان له دور غير مباشر في التأثير على الانكشاف التجاري، وذلك من خلال تأثيره على السيولة المصرفية وقدرة البنوك على تمويل الأنشطة التجارية، إلا أن هذا الأثر ظل ضعيفًا نسبيًا بالمقارنة مع أثر سعر الصرف.

٦- كشفت الدراسة أن الانكشاف التجاري في العراق تأثر أيضًا بعوامل غير نقدية، مثل الأحداث الأمنية (كالحرب ضد تنظيم داعش) والتقلبات في أسعار النفط العالمية، مما حدّ من قدرة السياسة النقدية وحدها على ضبط هذا المؤشر.

٧- تؤكد النتائج على أن فعالية السياسة النقدية في تقليل الانكشاف التجاري تتطلب تكاملها مع سياسات اقتصادية أخرى، خاصة السياسات المالية والتجارية، بما يضمن معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي.

٢.٥ التوصيات:

١- تعزيز استقرار سعر الصرف من خلال سياسات نقدية مدروسة توازن بين عرض النقد والاحتياطيات الأجنبية، بما يقلل من حدة تقلبات العملة المحلية ويحافظ على القدرة التنافسية للصادرات.

٢- تنويع القاعدة الإنتاجية والهيكل التجاري لتقليل الاعتماد المفرط على الواردات النفطية وغير النفطية، عبر دعم القطاعات الصناعية والزراعية، مما يقلل من حساسية الاقتصاد لتقلبات سعر الصرف.

٣- إعادة النظر في دور سعر إعادة الخصم وتطوير آليات استخدامه ليكون أكثر تأثيراً على النشاط التجاري، من خلال ربطه بسياسات تمويل المشاريع الإنتاجية والأنشطة التصديرية.

٤- تحسين كفاءة إدارة الاحتياطي القانوني بحيث يسهم في توفير السيولة اللازمة للقطاع المصرفي لدعم التجارة، مع مراعاة التوازن بين متطلبات الاستقرار النقدي وتحفيز النشاط الاقتصادي.

٥- دمج السياسة النقدية مع السياسات المالية والتجارية في إطار إستراتيجية اقتصادية شاملة تستهدف خفض الانكشاف التجاري ومعالجة الاختلالات الهيكلية في الميزان التجاري.

٦- تعزيز الاستقرار السياسي والأمني لضمان بيئة اقتصادية مستقرة وجاذبة للتجارة الخارجية والاستثمار، إذ أن الاستقرار يعد شرطاً أساسياً لنجاح أي سياسة نقدية.

٧- توسيع قاعدة البيانات الاقتصادية وتحسين جودة الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الخارجية والسياسة النقدية، بما يتيح لمتخذي القرار صياغة سياسات دقيقة وفعّالة.

REFERENCES

١. أحمد علي الهنداوي, حمدي, احمد مطر , ابراهيم اسماعيل, & أثير . (٢٠٢٢). قياس أثر محددات الطلب على الاحتياطيات الاجنبية على الاستقرار النقدى في العراق. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*, ٤٦ (٣), ١٠١-١٥٠.

٢. بنابي & فتيحة. (٢٠٠٩). *السياسة النقدية والنمو الاقتصادي* (Doctoral dissertation, بومرداس، جامعة أمحمد بوقرة. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير).

٣. دموع مصطفى علي الزهيري/الباحث, & احمد حمدي احمد/المشرف. (٢٠٢٣). قياس وتحليل تأثير السياسة النقدية والمالية في مؤشر كفاية رأس المال المصرفي لعينة من المصارف العراقية التجارية للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٥). *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*, ٢١ (٧٩), ٢٢٢-٢٣٦.

٤. سكر , & فاطمة. (٢٠١٨). أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي حالة الجزائر (١٩٨٠-٢٠١٦). *مجلة السياسة والاقتصاد*, ١ (العدد (١) ديسمبر ٢٠١٨ (اصدارخاص)), ٩٩-١٢٧.

٥. طواهري سارة,& بورارة أكرم. (٢٠٢٣). دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية.

٦. علي محمد عبد الله المحمودى. (٢٠٢٥). تحليل العلاقة الديناميكية بين الانكشاف الاقتصادي وسعر الصرف والميزان التجاري فى الاقتصاد الليبي للفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢). *مجلة البحوث الأكاديمية*, ٢٩ (١), ٠١-١٤.

٧. عماد محمد عبد اللطيف, & براق حسين محي. (٢٠١٩). تحليل الأتساق بين الضرائب الكمركية وسعر الصرف وأنعكاساتها على الميزان التجاري في العراق. *Journal of Economics and Administrative Sciences*, ٢٥ (١١٥), ٣٣٢-٣٥٥.

٨. فرقان عبد الكريم كبسون, & أ. م. د رشا خالد شهيب. (٢٠٢٤). سياسات الإصلاح الاقتصادي وعلاقتها بهيكل الميزان التجاري والانكشاف الاقتصادي في العراق (٢٠٠٣-٢٠٢١). *Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences*, ١٦ (٥١), ١٨١-٢١٠.

٩. مصطفى طلعت الطويل كوثر محمد رشيد. (٢٠٢١). تداعيات تخفيض سعر صرف العملة العراقية على بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*, ٢ (١٠), ١٦٧-١٨٣.

١٠. نبراس منعم كوكز & سعد عبد الكريم حماد. (٢٠٢٥). تقدير أثر الاستقرار النقدي على الانكشاف التجاري الزراعي في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢. *مجلة المدارات العلمية للعلوم الانسانية والاجتماعية*, ٣ (١), ٩٣٤-٩٥٢.

11. Alshukri, A. P. D., & Ali, N. A. H. H. (2022). The Impact of Exchange Rate Changes on the Balance of Payments in Iraq for the Term (2004-2020). *Special Education*, *1*(43).